1- بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: القانون العام

المستوى: السنة الثانية جذع مشترك –المجموعة الثالثة–

السداسي: الثاني

المقياس: قانون حقوق الإنسان

الرصيد:02

المعامل:01

الحجم الساعي: 01:30 ساعة في الأسبوع

طريقة التقييم: امتحان كتابي نهاية السداسي

اسم ولقب الأستاذ: عبدالرزاق حسن

البريد الالكتروني: abderrazak.hacene@univ-biskra.dz

2- تقديم الدرس:

يعتبر موضوع حقوق الإنسان من الموضوعات الهامة التي استحوذت على الاهتمام في القانون الدولي، وهي تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان لمجرد كونه إنسانا، أي بشرا، وهذه الحقوق يعترف بها للإنسان بصرف النظر عم جنسيته أو جنسه أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي، وهي حقوق طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل أن يكون عضوا في مجتمع معين، فهي تسبق الدولة وتسمو عليها.

هذا، ويتزايد الاهتمام الدولي تزايدا يوميا بمبادئ حقوق الإنسان، ومع تزايد سرعة انتقال المعلومات في ظل ثورة المعلومات الهائلة أصبحت حياة الإنسانية مترابطة، ومن ثم أصبحت قضايا حقوق الإنسان تشكل مجالا نموذجيا للحوار الدولي، خاصة وأن قضايا حقوق الإنسان لم تعد من القضايا الداخلية بالمفهوم التقليدي لسيادة الدولة، بتزايد هيئات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان داخليا ودوليا.

وقد تعرضت حقوق الإنسان للعدوان والامتهان على مدار التاريخ، بالرغم من المبادئ السامية التي جاءت في الرسالات السماوية، وذلك لميل الإنسان لتجاوز حدوده، إذا استغنى بسلطاته المطلقة أو بثروته أو بغير ذلك من عوامل القوة وعلى الرغم من فكرة القانون الطبيعي التي تقرر الحق في المساواة لجميع البشر، فقد عرف تاريخ البشرية مبررات للخروج على هذا الحق، كالتفرقة بين حقوق الناس على أساس العرق أو اللون أو الجنس، وعلى

هذا تم تبرير العبودية والتفرقة بين الرجل والمرأة وغير ذلك من النظم والممارسات المهينة للإنسان.

إن الاحترام المنشود لحقوق الإنسان، هو أمر صعب في ظل الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان على مدار اليوم والساعة، ومن قبل الجماعات والدول على حد سواء، مما يبرهن الحاجة إلى حماية قانونية وقضائية فعالة لحقوق الإنسان.

ولقد أدرك المجتمع الدولي أن الاهتمام بقضية حقوق الإنسان لابد وان تعالج من الناحيتين القانونية والقضائية. فبدأ التفكير في تدوين قواعد حقوق الإنسان وإفراغها في قالب تشريعي سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني. وهكذا عرف العالم عدة مواثيق وعهود عالجت موضوع حقوق الإنسان.

3- المكتسبات القبلية:

تتمثل المكتسبات القبلية للطالب بخصوص هذا المقياس في كل المعارف المحصلة في مقرر السنة الأولى من التعليم القاعدي–قانون المجتمع الدولي، القانون الدستوري، القانون الإداري، ...– والتي تمكن الطالب من تحصيل ودراسة المقياس.

فعلى سبيل المثال سبق لطالب السنة الثانية من التعليم القاعدي أن اطلع في مقرر السنة الأولى وبالضبط في مادة المجتمع الدولي وبالتحديد في محور الفاعلين الجدد على أن للفرد وضع الشخص الدولي في المجتمع الدولي، حيث أنه يتمتع بمركز قانوني لا يقل أهمية عن المركز القانوني الذي يتمتع به أشخاص المجتمع الدولي– الدول والمنظمات الدولية– وذلك من خلال الاهتمام المتزايد بموضوع حقوق الإنسان وحمايتها.

4- أهداف الدرس:

أدرجت الجامعة الجزائرية منذ إنشائها مادة قانون حقوق الإنسان ضمن المواد المقررة في مرحلة الليسانس بكليات الحقوق والعلوم السياسية والدراسات العليا المتخصصة، وذلك بهدف:

–**تعزيز الوعي والتفاهم:** تساعد دراسة قانون حقوق الإنسان الطالب(ة) على فهم أهمية حماية الحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية، وتعزز التفاهم بين الثقافات المختلفة والقضايا الاجتماعية المعاصرة.

–**تحسين المهارات الاجتماعية:** تمكن دراسة قانون حقوق الإنسان الطالب(ة) على التواصل مع الناس وفهم قضاياهم واحتياجاتهم، مما يساهم في تحسين مهاراتهم الاجتماعية والتواصلية.

–**تطوير القدرة على التحليل** : تشجع دراسة قانون حقوق الإنسان الطالب(ة) على التفكير النقدي والتحليلي لفهم التحديات التي تواجه المجتمعات والدول في مجال حقوق الإنسان.

–**التأثير الاجتماعي والتغيير :** تمكن دراسة قانون حقوق الإنسان الطالب(ة) أن يكون قوة إيجابية في تحسين حياة الناس ودفع التغيير الاجتماعي لحماية حقوقهم.

-**المساهمة في العدالة وحقوق الضعفا ء:** تمكن دراسة قانون حقوق الإنسان الطالب(ة) من المساهمة في تحقيق العدالة للأشخاص المضطهدين والضعفاء، والعمل على تحسين أوضاعهم.

تعزيز حقوق المرأة والأقليات : تساعد دراسة قانون حقوق الإنسان الطالب(ة) في نشر الوعي بأهمية تعزيز حقوق المرأة والأقليات المهمشة في المجتمع.

فرص مهنية متنوع ة: تمكن دراسة قانون حقوق الإنسان الطلبة الخريجين من العمل في مجموعة متنوعة من المجالات مثل المنظمات غير الحكومية والحكومية والسفارات والمؤسسات الدولية.

-**تعزيز الديمقراطية وحكم القانون** : تساعد دراسة قانون حقوق الإنسان الطالب(ة) في تعزيز مبادئ الديمقراطية وحكم القانون في المجتمعات التي يعملون فيها.

-**المساهمة في المناصرة والتغيير الاجتماعي** تمكن دراسة قانون حقوق الإنسان الطلبة الخريجين من المساهمة في التغيير الاجتماعي والسياسي من خلال المناصرة لقضايا حقوق الإنسان.

-**تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبا ت:** تساهم دراسة قانون حقوق الإنسان في تعزيز الفهم الصحيح للحقوق والواجبات لدى الطالب(ة)، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً وتسامحًا.

5- أسئلة الدرس:

ما هو مفهوم حقوق الإنسان؟ وماهي جذوره البعيدة؟ وما هو القانون الدولي لحقوق الإنسان؟ وما هي أنواع حقوق الإنسان؟ وما مدى وجاهة التصنيفات التي أتى بها فقه القانون الدولي لهذه الحقوق؟ وما الفرق بين هذا الأخير وبين القانون الدولي الإنساني؟ ماهي مصادر قواعد-قانون- حقوق الإنسان؟ وماهي الحقوق محل الحماية؟ وماهي القواعد والمبادئ الحاكمة لحقوق الإنسان؟ وماهي آليات ووسائل حماية حقوق الإنسان؟.

6- محتوى الدرس:

هذا، وتتوقف الدراسة القانونية الأكاديمية لقانون حقوق الإنسان أساسا على مدخل عام نحدد فيه ماهيتها ومصادرها (الفصل الأول) ، ثم الحماية المقررة لها(الفصل الثاني).

وفي سبيل تبسيط مكونات هذه المادة المعرفية وتقريبها من أذهان طلبة السنة الثانية من التعليم القاعدي أضع بين أيديهم هذه الدروس. مع الإشارة إلى أنها لا تغنيهم عن الاستعانة بمختلف المراجع العربية والأجنبية حتى يتيسر لهم تنمية معارفهم القانونية واثبات ذواتهم.